



Ref : ..... الرقم :  
Date: ..... التاريخ :  
Res.: ..... المرفقات :

**قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات  
رقم (18) لسنة (2014م)**

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الاثنين 10 ربيع الآخر 1435 هجرية، الموافق 2014/2/10 ميلادية، برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد العرشي رئيس مجلس الإدارة وبحضور كل من:-

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني
  2. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلبي
  3. المهندس / عبد الحميد أحمد المتوكل
- وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري  
سكرتير مجلس الإدارة  
تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة بيتا يمن للتجارة  
ضد  
مصلحة خفر السواحل بشأن المناقصة رقم (2013/2) الخاصة بتوريد معدات غوص +  
دفرات + حبال بحرية.

**الوقائع والإجراءات**

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2013/12/17م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مصلحة خفر السواحل تضمنت عدم التزام الجهة المشكو بها بشروط المناقصة + صرف العينات لهم + التأخير المتعمد بالتحليل وغيره حسب الشكوى. وأشارت الشاكية إلى ما يلي:

1. كان عرضها المقدم بمبلغ 129,804 دولار الوحيد المقارب للتكلفة التقديرية المعلنة بجلسة فتح المظاريف بمبلغ 27,456,450 ريال بما يعادل في حينه 27,907,860 ريال أي بواقع زيادة عن التكلفة التقديرية بنسبة لا تتجاوز 1,6% وبالتالي فإن نسبة زيادة الأسعار الجزئية للبنود تدخل في إطار الزيادة المسموح بها قانوناً والتي لا تتجاوز نسبة 1,6%.
2. تم إستيراد عينات من بدلات الغوص والحبال وقامت المصلحة بتكليف كبير الغواصين من قطاع الحديدة بفحص العينة وتجربتها عملياً في قطاع الحديدة ورفع تقريراً لهم بأن العينة تم تجربتها في البحر وهي مناسبة وملائمة للغوص.



الرقم : .....  
التاريخ : .....  
المرفقات : .....

Res.: .....

3. وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر تم موافقتها برسالة تفيد بشرط الخبرة وزيادة الأسعار ببعض البنود وتم الرد على الجهة بأن هناك خطأ في احتساب الانحراف وإن المناقصة مجموعة واحدة حسب شروط المناقصة وتم تبرير ذلك الانحراف لهم ولكن كل فترة يظهر للشاكية بعذر وقدمت لهم الخبرة السابقة ولديها عقود سابقة معهم من عام 2007 م ولديها سجل تجاري بتوريد المعدات البحرية وكل هذا ارفق في المناقصة.

4. تم إعادة التحليل المالي إلى اللجنة وتصحيح الغلط الوارد في احتساب الانحراف مرة أخرى وهذا أدى إلى ضياع الوقت مع العلم بأنها طالبتهم أكثر من مرة بخصوص المناقصة وإن السنة المالية قد قربت على الإنتهاء ولم يأخذوا ذلك في الاعتبار.

5. تم تسليم عينات بدل الغوص إلى قطاع الحديدية ومن ثم تم صرفها إلى التشكيل البحري لديهم وتم الغطس بها أكثر من مرة وهي عينة ولم تسجل من ضمن المخزون لديهم كي تصرف وكان من المفروض تجربتها مرة واحدة ورفع تقرير بذلك وتظل أمانة لديهم حتى الانتهاء من توقيع العقد ولهذا تحملهم مسؤولية ذلك العبث. وأضافت الشاكية أنه لم يتم الالتزام بشروط المناقصة كمجموعة واحدة في التحليل بل تم التحليل كمجموعات لم يتم معاملتها بالمثل فبعض الشركات يتم التحليل لهم بشكل إجمالي والبعض الآخر بشكل جزئي مثل مناقصة رقم 2013/3 م لتوريد قطع غيار mtu. كما أنها فوجئت بإلغاء المناقصة بتاريخ 2013/12/16 م، وطلبت من الهيئة سحب كامل أوليات المناقصة وإعادة دراستها.

**ثانياً:** بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة برقم (1842) بتاريخ 2013/12/19 م والمتضمنة الرد على الشكوى وموافقات الهيئة العليا بأوليات المناقصة وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا وموافقاتها بأوليات الموضوع بتاريخ 2014/1/9 م وتضمن الرد ما يلي:-

1. تم إلغاء المناقصة المذكورة لوجود إنحرافات سعرية في العطاء المقدم من الشاكية.
2. عدم إمكانية التوريد في العام 2013 م نظراً لقصر الفترة المتبقية.
3. عدم تمكن المصلحة من تجنب مبلغ المناقصة إضافة إلى عدم وجود مخصصات لمواجهة تكاليفها في موازنة العام 2014 م. وارفقت الجهة صورته من الشكوى و صورة من وثائق التحليل.

**ثالثاً:** تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس الإدارة متضمناً الملاحظات الآتية:

**أ. على الشكوى**



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

1. تم تقديم الشكوى في الفترة المحدده قانونا.
2. سعر العرض المقدم من الشاكيه أعلى من التكلفة التقديرية بنسبة 1,6% ولكن توجد انحرافات سعرية في بعض البنود تفوق التكلفة التقديرية بنسب وصلت بأعلاها الى 40%.
3. مخالفة الشاكية لشروط الدفع الواردة في وثيقة المناقصة حيث حددت في عطاها بأن التوصيل بعد 3 أشهر من إستلام الدفعة المقدمة أو فتح الاعتماد بينما نصت الوثيقة أن يكون الدفع 100% بعد التوريد والفحص.

### بد بالنسبة للجهة:

- 1- رئيس لجنة فتح المظاريف ليس أحد أعضاء لجنة المناقصات المختصة وإنما هو مدير عام الشئون المالية وهذا مخالفة لنص المادة ( 154 / أ ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
  - 2- لم تحدد في الإعلان فترة صلاحية سريان العطاءات بالمخالفة لنص المادة ( 111 ) من اللائحة المذكورة.
  - 3- حددت في الشروط العامة مدة سريان العطاءات ب ( 60 ) يوما من ساعة وتاريخ فتح المظاريف بالمخالفة لنص المادة ( 153 ) من اللائحة المذكورة.
  - 4- عدم استخدام الوثائق النمطية المقررة من مجلس الوزراء .
  - 5- لم تستكمل لجنة التحليل أعمالها خلال فترة صلاحية العطاءات حيث حددت صلاحية العطاءات ب(60) يوما واستكملت إجراءات المناقصة خلال 4 أشهر بالمخالفة لنص المادة (166 ب) من اللائحة المذكورة.
- رأبعا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولته، إتخذ المجلس القرار الآتي:

### القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، تبين ان عرض السعر المقدم من الشاكية توجد فيه انحرافات سعرية في بعض البنود وتفق التكلفة التقديرية بنسب وصلت في أعلاها الى 40%. كما ان الشاكية ذكرت في عرض سعرها ان التوريد بعد ثلاثة اشهر من استلام الدفعة المقدمة او فتح الاعتماد وهي بذلك قد خالفت وثيقة المناقصة التي نصت على ان يكون دفع القيمة 100% بعد التوريد والفحص، وبالتالي فإن قرار الجهة المشكو بها بإلغاء المناقصة محل الشكوى يعد قرارا صائبا. وبخصوص العينة المقدمة من الشاكية الى الجهة المشكو بها فالمتعين على الجهة إعادة تلك العينة الى الشاكية. ولذلك،

وإستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات،



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

1. رفض الشكوى المقدمة من شركة بيتا يمن للتجارة ضد مصلحة خفر السواحل لصحة الأسس التي بنى عليها قرار استبعاد عطاءها.
2. توجيه الجهة بارجاع العينات المسلمة لها من الشاكية.
3. توجيه الجهة بأخذ ملاحظات المكتب الفني بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 10 ربيع الآخر 1435 هجرية، الموافق 2014/2/10 ميلادية.

القاضي / عبدالرزاق سعيد الأكلبي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبدالحميد المتوكلي  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / محمد الملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور ياسين محمد الخراساني  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات